مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي ISSN : 2716-9502
المجلد: الثاني العدد: الأول السنة: 2021 ص149 -165

تاريخ الإرسال: 2021/01/09 تاريخ المراجعة: 2021/03/03
تاريخ القبول: 2021/03/13

واقع التطوع المؤسسي للقطاع الخاص في الجزائر

The reality of institutional volunteering for the private sector in Algeria

بلحاوي فايزة [1]، موساوي عبد الحفيظ [2]

Belhaoui Faiza [1], Moussaoui AbdelHafid [2]

[1] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، faiza.belhaoui@univ-sba.dz

[1]University Djillali Liabes (Algeria), faiza.belhaoui@univ-sba.dz

[2] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس(الجزائر)، abdelhafid.moussaoui@univ-sba.dz

[2]University Djillali Liabes (Algeria),abdelhafid.moussaoui@univ-sba.dz

الملخص:

حظي العمل التطوعي على المستوى العالمي بالاهتمام المتزايد على كافة المستويات، من خلال المبادرات الدولية التي جمعت الشركات بالمجتمع المدني تحت إطار المسؤولية الاجتماعية، بالتزام مؤسسات الأعمال بالمساهمة في التنمية المستدامة والعمل مع المجتمع لتحسين نوعية الحياة، وتحولت هذه المبادرات من كونها تطوعية تقوم بها المؤسسة لأهداف إنسانية أو دينية إلى مساهمة منظمة نحو محاربة المشاكل الاجتماعية تحت راية التطوع المؤسسي. واليوم وفي خضم شتى التحولات التي تمر بها المجتمعات خاصة المجتمع الجزائري، برزت الحاجة إلى هذه المؤسسات للوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية، خاصة مؤسسات القطاع الخاص باعتباره جزء من المجتمع.

تهدف هذه الدراسة البحثية إلى التعرف على دور القطاع الخاص في الجزائر في الوفاء بمسؤولياته في دعم المجتمع ومساندته من خلال التطوع المؤسسي بتسليط الضوء على واقع هذا الأخير وبالاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك من خلال طرح تساؤل عن مدى

المنارة للاستشارات

وفاء مؤسسات القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية؛ فأظهرت النتائج أن فكرة المسؤولية الاجتماعية كمفهوم لم تتبلور بعد لدى مسؤولي المؤسسات بالقطاع الخاص، مع الغياب التام لسياسة ولبرامج التطوع المؤسسي.

الكلمات المفتاحية: التطوع المؤسسي–المسؤولية الاجتماعية– القطاع الخاص–التنمية المستدامة.

Abstract:

Volunteer work at the global level has received increased attention through international initiatives that brought companies together with civil society under the framework of the social responsibility, with the commitment of business enterprises to contribute to sustainable development and work with society to improve the quality of life, and these initiatives have transformed From being voluntary that the foundation carries out for humanitarian or religious goals to an organized contribution under the banner of institutional volunteering. Today, in the midst of the various transformations that societies are going through, especially the Algerian society, the need for institutions has emerged to fulfill their social responsibilities, especially the private sector institutions, as the latter is part of society.

This research study aims to recognize the role of the private sector in Algeria in fulfilling its responsibilities in supporting and backing society through institutional volunteering by shedding light on the reality of the latter, by asking the question of the extent to which private sector institutions fulfill social responsibility. The results showed that the idea of social responsibility as a concept has not crystallized among officials of institutions in the private sector, in addition to the absence of a policy for corporate volunteering programs.

Keywords: corporate volunteering – social responsibility - private sector – sustainable development.

المنارة للاستشارات

المؤلف المرسل: بلحاوي فايزة، الإيميل: faizablh26@gmail.com

1. مقدمة:

تشير دراسات عديدة إلى أن المسؤولية الاجتماعية هي وليدة متطلبات التنمية المستدامة، والشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، من خلال إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة مستقاة من الاحتياجات والأولويات الوطنية.[1]

فالمسؤولية الاجتماعية هي التزام من جانب مؤسسات الأعمال بالمساهمة في التنمية المستدامة والعمل مع المجتمع لتحسين نوعية الحياة، تحولت من كونها مبادرات تطوعية تقوم بها المؤسسة لأهداف إنسانية أو دينية إلى مساهمة منظمة نحو محاربة المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات تحت راية التطوع المؤسسي، الذي يعتبر تجسيدا عمليا لمبدأ التكافل الاجتماعي ورافد أساسي من روافد تنمية المجتمع والنهوض به.

واليوم وفي خضم شتى التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها المجتمعات خاصة المجتمع الجزائري، وما ترتب عن هذه التحولات من تزايد الفئات المجتمعية التي تحتاج إلى التكفل والرعاية، برزت الحاجة إلى مؤسسات القطاع الخاص، هذا القطاع الذي أصبح من الثابت اليوم أنه يمثل محور عملية التنمية في الجزائر نظرا لما يتمتع به من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وباعتباره أيضا جزء من المجتمع، تجمعهما علاقات لا تقتصر فقط على السوق، بل هي علاقات تفاعلية ولدت ما يسمى بالعقد الاجتماعي بين قطاع الأعمال والمجتمع.

خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تشكل أكبر شريحة من هذا القطاع بفضل الدعم والحوافز المقدمة من الدولة، التي دعمت التوجه المباشر نحو ترقية القطاع الخاص وفسح المجال أمامه للمساهمة في تحقيق التنمية الوطنية المنشودة، بعدما عجز القطاع العمومي عن تحقيقها بمفرده.

المنارة للاستشارات

لكن اليوم وفي ظل غياب أي تأطير وتوجيه يلامس احتياجات المجتمع وغياب المشاريع ذات البعد التنموي واقتصارها على الطابع الخيري، هل أصبحت المسؤولية الاجتماعية فقط ضرورة استراتيجية لمؤسسات القطاع الخاص لرفع أرباحها وتحسين سمعتها وأنشطتها الاجتماعية؟

فبرغم الجهود التي تبذل لتنمية المسؤولية الاجتماعية من قبل بعض المؤسسات، إلا أن واقع العمل التطوعي المؤسسي يكتنفه الغموض، الأمر الذي يتضح من خلال عدم توافر درجة مناسبة من الوعي لأفراد المجتمع بمشكلاتهم القائمة واحتياجاتهم، وضرورة التحرك لمواجهتها من خلال تنظيم أنفسهم لتحقيق الهدف المطلوب، إضافة إلى محدودية إدراك أفراد المجتمع لأهمية وقيمة العمل التطوعي، وعدم معرفة المؤسسات كذلك على نظمه.[2]

وعليه جاءت هذه الدراسة البحثية للتساؤل حول:

ما هو واقع التطوع المؤسسي للقطاع الخاص في الجزائر؟ وكيف تساهم مؤسسات القطاع الخاص في الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية؟

وبالاعتماد على المنهج الوصفي، هدفت هذه الدراسة التعرف على واقع التطوع المؤسسي للقطاع الخاص في الجزائر، وتحديد العلاقة الموجودة بين التطوع المؤسسي والتنمية الاجتماعية، وكذلك تحديد دور القطاع الخاص في الوفاء بمسؤوليته الاجتماعية من خلال تحديد كيفية تحويل العمل التطوعي إلى عمل مؤسسي متكامل.

2. المسؤولية الاجتماعية مقاربة نظرية

1.2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم متغير ودائم التطور وهو يرتبط بالتنمية المستدامة حيث يوجب على المؤسسات بجانب البحث عن الثروة والربح، الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتعدى مسؤوليات المؤسسات المساهمة في الأعمال الخيرية لتشتمل توفير آليات فاعلة للتصدي للتحديات الاجتماعية القائمة ومحاولة إيجاد الحلول لديها، وتوفير الدعم والمساندة من قبل إدارتها العليا ومجالس

المنارة للاستشارات

إدارتها من أجل التوصل إلى التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل بها سوآءا محليا أو عالميا.[3]

وقد حظي مفهوم المسؤولية الاجتماعية باهتمام أكبر في السنوات الأخيرة نتيجة للتطورات في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

هناك عدة تعريفات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ، ومن أهم التعريفات وأكثرها تداول نذكر منها:

تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة الاجتماعية للشركات، الذي يعرفها بأنها الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل.

أما الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية فيعرفها بأنها عبارة عن مبادرة مواطنة طوعية متعلقة بالشركات يعرض تسهيلا وتعهدا من خلال عدة آليات "سياسات الحوار، المعرفة ومشاريع متعلقة بالشراكة، يعتمد هذا الميثاق على المسؤولية الاجتماعية العامة، بما في ذلك شفافية الشركات والقوى العاملة والمجتمع المدني للبدء والمشاركة في الأداء الجوهري المتعلق بمتابعة المبادئ المستند عليها الميثاق، وهذه المبادئ هي:

حقوق الإنسان: على منظمات الأعمال أن تدعم وتحترم حقوق الإنسان المعلنة عالميا.

العمل: الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال وإزالة التمييز فيما يتعلق بالموظفين والتوظيف.

البيئة: على منظمات الأعمال أن تدعم الطريقة الوقائية للتحديات البيئية.

محاربة الفساد: على منظمات الأعمال أن تعمل ضد كل أشكال الفساد بما فيها الرشوة.

وعليه يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية على أنها تعني مساهمة منظمات الأعمال في الكثير من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وغيرها من الممارسات الطوعية، ولقد تطور

المنارة للاستشارات

المفهوم وأدمج الاهتمامات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في نشاطات المؤسسات وتعاملاتها مع أصحاب المؤسسة.[4]

أما المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص فهي مفهوم نشأ مع تراجع القطاع العام كقطاع قائد للاقتصاد، وهيمنة القطاع الخاص على الاقتصاديات المحلية وفتح الأسواق أمام الشركات والمؤسسات التجارية بدون ضوابط مما أفرز رؤوس أموال كبيرة نشأت على حساب استغلال العامل والمستهلك واستغلال وجود ثغرات في القوانين والتشريعات المنظمة لعمل هذا القطاع أو التحايل على تلك القوانين لتعظيم أرباحها.[5]

عرفتها الأمم المتحدة والبنك الدولي بأنها التزام طوعي لمنشآت القطاع الخاص والعمل مع موظفيها والمجتمع ككل بتحسين معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والمجتمع في آن واحد.

ويعني ذلك أن تلتزم الشركات بتقديم برامج للمجتمع مع مراعاة اعتبارات اجتماعية وأخلاقية، في الوقت الذي يشير فيه مختصون إلى أن برامج خدمة المجتمع في الشركات ليست تطوعية بل هي واجب وفرض يمليه الانتماء إلى الوطن، مطالبين أن تكون جزءا من ثقافة المجتمع ومؤسساته للوصول إلى الأهداف المرجوة.

فلم يعد تقييم شركات القطاع الخاص يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، بل ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على إيجاد بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم، وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات.[6]

2.2 أهداف المسؤولية الاجتماعية:

تتمثل أهم أهداف المسؤولية الاجتماعية في تكريس دور القطاع الخاص إلى جانب المؤسسات الحكومية والدولة، في بناء الوطن والإنسان انطلاقا من مبدأ "كلنا شركاء...كلنا مسؤولون".

– ترسيخ فكرة مسؤولية الشركات ورجال الأعمال تجاه المجتمع، كمبدأ جديد في التخطيط، والعمل بعيدا عن المعنى المادي المجرد.

المنارة للاستشارات

- تسليط الضوء على كل نشاط يهدف للمساهمة في المجتمع.
- تخفيف قدر الإمكان من المعاناة الإنسانية، والاقتراب من المجتمع.
- توثيق الروابط بين أفراده، والحفاظ على الصحة العامة والبيئة.
- محاولة التخلص من التصرفات المخالفة للقانون والمضرة بالصالح العام.
- تقليص هامش الأنانية والفردية، لصالح التكافل والوعي الاجتماعي.[7]

3.2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية: تأخذ المسؤولية الاجتماعية بعدين أساسيين، وهما:

البعد الداخلي: ويتمثل في اهتمام المنشأة بالأوضاع الخاصة بالعاملين، مثل تحسين مرتباتهم، ومنحهم إجازات سنوية مدفوعة، وتأمينا صحيا، وقروض ميسرة لمساعدة الموظفين لبناء مساكن، وتحسين ظروف العمل المحيطة.

البعد الخارجي: ويشمل اهتمام المنظمات بالمجتمع الخارجي المحيط بها من عدة جوانب، أهمها: تحسين مستوى حياة الأفراد وقضايا البيئة.[8]

حسب **Carroll** فإن الأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة غير مستقلة عن بعضها وهي تخص المؤسسة ككل وتتمثل في:

المسؤولية الاقتصادية: باعتبار المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع يجب أن تنتج سلع وخدمات مطلوبة من المجتمع مع تحقيق الربح.

المسؤولية القانونية: تخص الالتزامات القانونية وجملة التشريعات موحدة في إطار تنظيمي على المؤسسة احترامه والتقيد به.

المسؤولية الأخلاقية: مجموع سلوكات ونشاطات ليست بالضرورة موحدة في إطار قانوني ولكن كأعضاء في المجتمع ننتظر من المؤسسة القيام بها.

المسؤولية التطوعية: وهي المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع الحصول عليها من المؤسسة كالدعم المقدم لمشاريع المجتمع المحلي والأنشطة الخيرية...إلخ.[9]

4.2 مفهوم التطوع المؤسسي:

لم يتبلور التطوع المؤسسي في أذهان الكثير، فلا يفرقون بين تطوع خيري وفردي يقوم به لحالات طارئة أو لظروف اجتماعية وإنسانية، وبين تطوع منظم مؤسسي قائم

المنارة للاستشارات

على تحقيق الأهداف وأداء بفكر مشترك ونسق منظم يتبع بخطوات للتنفيذ بأقل تكلفة وبإنجاز متقن يقاس بمعايير الجودة.[10]

فالعمل التطوعي، يعرف بأنه جهود إرادية تعكس مبادرة شخصية تنطلق من مسؤولية أخلاقية ومسؤولية اجتماعية لمساعدة ودعم الآخرين سواء ببذل الوقت أو الجهد، دون توخي أهداف ربحية أو تجارية.

ويمكن التمييز بين شكلين من الفعل التطوعي هما:

الفعل التطوعي الفردي: الذي هو سلوك اجتماعي يمارسه الفرد برغبة منه، ولا ينتظر منه عائد مادي حيث يقوم على اعتبارات أخلاقية ودينية أو اجتماعية أو إنسانية.[11]

الفعل التطوعي المؤسسي: وهو أكثر تطورا من الفعل التطوعي الفردي وأكثر تنظيما وأوسع تأثيرا في المجتمع، وقد يكون التطوع من خلال مؤسسة أكبر قدرة على توسيع إطار العمل التطوعي عن الإطار المذكور سابقا، وذلك بسبب قدرة المؤسسة على وضع إطار أوسع لدورها وصلاحياتها من الأفراد من جهة، وعلى تأمين مجموعة الخبرات والمهارات اللازمة لإنجاز العمل من جهة أخرى.[12]

والتطوع للعمل من خلال مؤسسة، يرتبط بدور المؤسسة وأهدافها وطرق عملها، فإذا كانت المؤسسة تقدم خدمات إنسانية كتقديم علاج صحي مجاني في المناطق النائية مثلا، عندما يكون التطوع هو لأهداف إنسانية، أما إن كانت المؤسسة تهدف لتطوير صناعة ما فالتطوع هو لأهداف علمية، وإن كانت المؤسسة تهدف لنقل المعرفة، فالتطوع هدفه المساهمة في نقل المعرفة وهكذا.[13]

يسهم برنامج التطوع المؤسسي في تركيز الجهود على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة بما فيها خدمة الوطن والمجتمع.

ويمكن أن يشمل على المكونات التالية:

. رسالة البرنامج.

. البنية التحتية للبرنامج (اللوائح والقوانين والسياسات والموارد).

. أهداف البرنامج.

. تحديد الشركاء.

المنارة للاستشارات

. تقييم البرنامج.
. التقدير.[14]

3. المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في الجزائر

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الجزائر يتجاوز حدود العمل الخيري ويتعداه إلى معنى أشمل وأكثر عمقا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال ترسيخ المبادئ التي تحث على الاهتمام بالعمالة والمجتمع والبيئة المحيطة بوضع التشريعات وسن القوانين المنظمة للمسؤولية الاجتماعية.[15]

فتباين تعاريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لم يمنع المؤسسات الجزائرية، خاصة الخاصة منها من تحديد ممارساتها تجاه مختلف الأطراف المستفيدة، انطلاقا من الاهتمام الواسع الذي توليه للمسؤولية الاجتماعية بمختلف أبعادها.[16]

ومنذ بداية تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي في التسعينات، تنامى دور القطاع الخاص في تحمل المسؤولية الاجتماعية، ليصبح متدخل في التنمية المحلية، خاصة بعد إصلاح الإدارة المحلية وتغيير قوانين الجماعات المحلية ليتحمل مسؤولية المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين وتوفير احتياجاتهم.[17] حيث تم صدور وإقرار جملة من القوانين والتشريعات والإجراءات التنظيمية التي أعادت الاعتبار للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي، وأصبح يعتبر أداة ضرورية للتنمية، مساهم حيوي في توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا وإتاحة فرص الشغل، وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.[18]

ويمكن لمؤسسات القطاع الخاص أن تشارك الهيئات المحلية في القضاء على المشاكل الاجتماعية وتوفير ظروف الحياة الكريمة لأفراد المجتمع المحلي، ومن ثم خلق استقرار اجتماعي ومناخ استثماري مناسب يعود بالمنفعة على كل الأطراف والفاعلين.[19]

رغم هذا فإن المتتبع لمسار مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الجزائر، يلاحظ أنه في تنامي مع تزايد اقتناع الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمفهوم، في ظل التحول نحو نظام اقتصاد السوق والتوجه نحو الخوصصة وبالتالي نحو تفعيل القطاع الخاص لتحمل المسؤولية الاجتماعية ومواجهة التحديات الجديدة التي تعترض المجتمع

المنارة للاستشارات

في ظل انهيار أسعار النفط وتطبيق سياسة رفع الدعم عن المواد الغذائية والخدمات الاجتماعية.

ومن خلال الرصد والمتابعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن يلاحظ أيضا أن مستوى المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر لم يصل بعد إلى ما وصلت إليه في الدول الأخرى، بالرغم من الدعم المالي الذي يحصل عليه القطاع الخاص من الدولة.

وعليه يمكن تفسير ذلك إلى مجموعة من العوامل:

- غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم وجود آليات لتحفيز مؤسسات القطاع الخاص للمساهمة بمشاريع تنموية تغير المستوى المعيشي للمواطنين بشكل مستدام.
- غياب إطار تشريعي واضح ينظم مساهمات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة.
- حداثة ظهور وتطور دور القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي، وعدم تبلور فكرة المسؤولية الاجتماعية كمفهوم لدى مسؤولي المؤسسات بالقطاع الخاص.[20]

وهذا ما عكسته نتائج الدراسة التطبيقية لمقدم وهيبة حول تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، أن المؤسسات الجزائرية تمارس مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المساهمين والمستهلكين، في حين تمارس الحد الأدنى من المسؤولية الاجتماعية عندما يتعلق الأمر بالعمال والموردين والبيئة، ونقصد الحد الأدنى للمسؤولية الاجتماعية البعد القانوني الذي يكفل لهذه الأطراف عدة حقوق يتوجب على المؤسسة أن تؤديها تجاههم. وبالمقابل فإن هذه الممارسات ليست مؤسسة على أي فلسفة للمسؤولية الاجتماعية، مما يؤكد أن هذه المسؤوليات لا تدخل في إطار المسؤولية الاجتماعية، إنما يمكن إدماجها ضمن مسميات أخرى.

كما لوحظ غياب أي برامج اجتماعية تمارسها المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة تجاه المجتمع، باستثناء عدد قليل جدا منها، وهذا يعكس بوضوح أن أهم طرف

المنارة للاستشارات

يجب أن يحظى بحقه من المسؤولية هو في الواقع محروم منها، في حين يحظى المساهمون أو الملاك بأكبر قدر من الاهتمام، كما تقل نسبيا البرامج التي تعنى بحماية البيئة والحفاظ عليها، حيث قيمت المسؤولية الاجتماعية تجاهها من طرف عينة الدراسة بالمتوسطة.

ومن المؤكد أن هذه النتائج هي نتيجة حتمية للعراقيل الكثيرة التي تحول دون ممارسة المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة لمسؤولياتها الاجتماعية بشكل مرضي وجيد. ولعل من أكثر هذه العراقيل انعدام المخصصات المالية الكافية لتمويل برامج المسؤولية الاجتماعية.[21]

أما القطاع الخاص الأجنبي الممثل في فروع الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، فمنذ فتح قطاع الأعمال في الجزائر أمام الاستثمار الأجنبي، فتحت عدة شركات أجنبية فروعا لها في الجزائر، ومعروف عن هذه الشركات أن لها أسلوب إداري ذو كفاءة عالية، وممارستها الإدارية متطورة بشكل كبير، وأغلب الاستراتيجيات والسياسات المتبعة من قبل فروعها هي أصلا ترتبط بالاستراتيجية العامة للشركة في الدولة الأم، نتيجة لذلك فإن فروع هذه الشركات في الدول المضيفة تهتم بممارسة نفس السياسات والممارسات الإدارية التي تمليها الشركة الأم في الدولة الأم، فتبني الممارسات المسئولة اجتماعيا من قبل الشركات الأجنبية في الجزائر هو جزء من الاستراتيجية العامة للشركة الأم والقائمة على نهج المواطنة والمسؤولية تجاه المجتمع.[22]

4. واقع التطوع المؤسسي للقطاع الخاص

أكد باحثون من خلال عدد من الملتقيات والمؤتمرات التي عقدت في عدد من المدن العالمية أن دور مؤسسات القطاع الخاص محوريا في عملية التنمية، وأن ذلك أثبتته النجاحات التي حققتها الاقتصادات المتقدمة، بعدما أدركت مؤسسات القطاع الخاص أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، بإيلاء هموم المجتمع والبيئة اهتماما كافيا، والأخذ في عين الاعتبار ثلاثية أضلاع التنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.[23] وأن المسؤولية الاجتماعية لا يجب أن تمارس بالعرف ودافعية الخير

المنارة للاستشارات

التي جبل عليها الإنسان فقط، دون تأطير أو توجيه يلامس احتياجات المجتمع، بل يجب أن ينتقل مستوى هذه المبادرات من الطابع الخيري العفوي إلى مشاريع ذات بعد تنموي، تحقق الاستدامة وأهداف التنمية الشاملة وتواجه تحديات المستقبل.[24]

لكن مفهوم ثقافة التطوع في المجتمعات العربية عامة أصبح نادر الاستعمال في الخطاب المتداول، فثقافة التطوع في المجتمع العربي تتسم بدرجة متدنية من الفاعلية في معظم البلدان العربية من المحيط إلى الخليج، وتعاني من إشكاليات التسيس، واختلال الأولويات، وجمود الخطاب الفكري وتقليديته في ميدان التطوع، وأن هذه الإشكاليات قد نمت في حكم المناخ الشمولي التسلطي التي عانت منه المجتمعات العربية على مدى نصف القرن الأخير، حيث تشكل هذا المناخ في إطار فلسفة الرأي الواحد، وهو ما يتناقض مع فلسفة التطوع القائمة على المبادرة والاختيار الحر.[25]

أما في الجزائر فنادرا ما تهتم المؤسسات الخاصة بالتنمية الاجتماعية أو المبادرات الخيرية والتطوعية، كما لا يقوم المسيرين فيها على تخصيص سياسة لمثل هذه البرامج، وهذا يعكس غياب برامج المسؤولية الاجتماعية ثقافة وممارسة في مثل هذه المؤسسات، وإن وجدت أحيانا بعض الأعمال الخيرية فهي تكون في حالة وجود الفائض المالي، وتعود لقناعات شخصية للمدير(المالك) ولا تتخذ في شكل قرار إداري مدمج في استراتيجية الشركة.[26]

فبرغم من أن الاهتمام بدور القطاع الخاص في الجزائر قد عزز اتجاه تنمية المجتمع، بل وأصبح ضرورة اجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، قد حان وقته لتحمل مسئوليته نحو المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين. وتوفير احتياجاتهم من الخدمات الاجتماعية.[27]

إلا أن المساهمة المجتمعية التطوعية للشركات حديثة نسبيا، ومن الممكن ان يتضمن ذلك الهبات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات الاجتماعية (المجتمعية) طويلة الأمد في الصحة أو التعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود الاجتماعي.[28]

فما تزال الدولة الممول رقم واحد لكل المشروعات ذات الطابع التنموي في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، سواء كان هذا التمويل من خلال الهيئات الحكومية أو

المنارة للاستشارات

الاستثمارات الحكومية التي تم تخصيصها بناء على مخطط النفقات العمومية للدولة، أو من خلال المؤسسات الاقتصادية العمومية بنسب أقل، أما بالنسبة للقطاع الخاص، فإنه يبقى فتيا وينعكس تواجده من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم تبلغ درجة النضج الاجتماعي الكافي للاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية.[29]

5. معوقات ممارسة القطاع الخاص لمسؤوليته الاجتماعية

لعل أبرز المعوقات:

– قلة الوعي بأهمية التطوع وفوائده، وعدم المعرفة بالفرص التطوعية المتاحة.

– التحديات المتعلقة بالجهات الحكومية وتشمل عدم وضوح الأهداف ذات الصلة بالعمل التطوعي وعلاقتها بتحقيق استراتيجية الجهة، وغياب اللوائح والسياسات والبرامج المؤسسية المنظمة للعمل التطوعي، وغياب التدريب على العمل التطوعي المطلوب.[30]

– بالرغم من اعتناق العديد من المؤسسات الرؤية الواسعة للمسؤولية المجتمعية، هناك عراقيل بسبب ضعف التنسيق وعدم وجود منطق يربط برامج المسؤولية الاجتماعية المختلفة.

– ان برامج المسؤولية الاجتماعية غالبا ما يتم إطلاقها وتشغيلها بطريقة غير منسقة من قبل مجموعة متنوعة من المديرين، في كثير من الأحيان دون مشاركة نشطة من الرئيس التنفيذي.[31]

أما العراقيل التي حالت دون الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات في الجزائر نذكر أهمها:

– غياب الإطار التنظيمي والقانوني لبرامج المسؤولية الاجتماعية في أغلب المؤسسات الخاصة، وغياب المبادرات اللازمة لتشجيع هذه البرامج في المؤسسات. حيث لا يوجد أي هيئة تعنى بهذا الموضوع، ولا يوجد حوافز تشجيعية مثل الجوائز التشجيعية، كما يغيب أي مؤشر لقياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية.

– تناقص ثقافة العمل الخيري لدى المؤسسات الاقتصادية بشكل كبير، وإهمالها لحق المجتمع في الاستفادة من مساهماتها. فالدولة هي أكبر طرف يهتم بالتنمية البشرية.

المنارة للاستشارات

– غياب لأي استراتيجية في مجال المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الوطنية في الجزائر، حيث تكتفي المؤسسات في أحسن الأحوال بالعمل الخيري والتطوعي على فترات معينة.

– غياب التقارير البيئية والاجتماعية، وتقارير المسؤولية الاجتماعية في معظم المؤسسات الاقتصادية سواء العمومية أو الخاصة الوطنية.

– غياب الدور الإعلامي، حيث نادرا ما يتم الحديث عن هذه المواضيع والتعريف بها، وهذا يغيب ثقافة المسؤولية الاجتماعية في قطاع الأعمال الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى يجعل المعلومات المتعلقة بالبرامج الاجتماعية لبعض الشركات غير متوفرة.

– غياب التنسيق بين الدولة والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة في مجال مبادرات المسؤولية الاجتماعية، مما يجعل بعض هذه المبادرات لا تتجه نحو تحقيق سياسة تنموية مخطط لها.[32]

4.خاتمة:

إن الفعل التطوعي المؤسسي أصبح أكثر من ضرورة مجتمعية تفرضها التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري الأمر الذي يتطلب تفعيله، ولا يكون ذلك بممارسة المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية بالعرف ودافعية الخير دون تأطير أو توجيه يلامس احتياجات المجتمع، بل يكون ذلك مندرج تحت إطار تنظيمي وقانوني.

وبعد استقراء وتحليل أدبيات هذه الورقة البحثية باستفاضة، يمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلي:

– إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لم يتحدد بشكل قاطع يكتسب بموجبه قوة إلزامية قانونية وطنية، ولاتزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية ومعنوية أي أنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية.

– المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص هي التزام المؤسسات بتقديم برامج للمجتمع مع مراعاة اعتبارات اجتماعية وأخلاقية.

– أما التطوع المؤسسي كبعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية لم يتبلور في أذهان الكثير، فلا يفرق بين تطوع خيري وفردي وبين تطوع منظم مؤسسي.

المنارة للاستشارات

– إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الجزائر يتجاوز حدود العمل الخيري ويتعداه إلى معنى أشمل وأكثر عمقا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– تنامى دور القطاع الخاص في تحمل المسؤولية الاجتماعية، ليصبح متدخل في التنمية المحلية.

– مستوى المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر لم يصل بعد إلى ما وصلت إليه في الدول الأخرى، بالرغم من الدعم المالي الذي يحصل عليه القطاع الخاص من الدولة. يرجع ذلك إلى غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم المؤسسات، غياب إطار تشريعي واضح ينظم مساهمات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة، حداثة ظهور وتطور دور القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي وعدم تبلور فكرة المسؤولية الاجتماعية كمفهوم لدى مسؤولي المؤسسات بالقطاع الخاص.

– أما عن واقع التطوع المؤسسي لمؤسسات القطاع الخاص فنادرا ما تهتم المؤسسات الخاصة بالتنمية الاجتماعية أو المبادرات الخيرية والتطوعية، كما لا يقوم المسيرين فيها على تخصيص سياسة لمثل هذه البرامج، وهذا يعكس غياب برامج المسؤولية الاجتماعية ثقافة وممارسة في مثل هذه المؤسسات.

– والمساهمة المجتمعية التطوعية للشركات فهي حديثة نسبيا، ومن الممكن ان يتضمن ذلك الهبات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات الاجتماعية طويلة الأمد في الصحة أو التعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود الاجتماعي.

وعلى ضوء هذه النتائج، فإننا نقترح التوصيات التالية:

– ضرورة وجود أعمال تطوعية متقدمة للقطاع الخاص تقوم من منظور مؤسسي تسهم في ترسيخ مفهوم العمل التطوعي الممنهج وفق أسس محددة.

– العمل على مأسسة العمل التطوعي لدى مؤسسات القطاع الخاص.

– الاهتمام أكثر بالقطاع الخاص بترقيته وتطويره وإشراكه أكثر في التنمية، باتخاذه كشريك فعّال ومكمل للقطاع العام.

– نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وتأكيد الالتزام بها.

المنارة للاستشارات

– تطوير دور وسائل الإعلام المختلفة في أداء دور أكثر تأثيرا لزيادة الوعي بأهمية وماهية العمل التطوعي، ومدى حاجة المجتمع إليه خاصة في عملية التنمية.

– الاهتمام بثقافة التطوع بإخراجها من حالة الركود إلى الفاعلية.

5. المراجع

[1] الكتاب العربي في المسؤولية الاجتماعية، " الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية "، الجزء الثالث، 2019، ص87.

[2] فريدة خروبي، " العمل التطوعي المؤسسي إشكالياته و آليات تفعيله، مجلة العلوم الإنسانية "، العدد44، جوان2016، ص194.

[3] ضيافي نوال، " المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية "، مذكرة ماجستير في تسيير الموارد البشرية، جامعة أبو بكر بلقايد، الموسم الجامعي2010/2009، ص13.

[4] ناجي عبد النور، ناجي عمارة، " تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر "، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 20، جوان 2017، ص99–100.

[5] عبد القادر بريش، زهير غراية، " دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات "، الملتقى الدولي الثالث بجامعة بشار حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، ص8.

[6] الكتاب العربي في المسؤولية الاجتماعية، مرجع سابق، ص88.

[7] خليل محمد مطهر الخطيب، " واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة "، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، يوليو2019، ص895–896.

[8] خليل محمد مطهر الخطيب، مرجع السابق، ص896.

[9] ضيافي نوال، مرجع سابق، ص27.

[10] https://juwatha.net

[11] فريدة خروبي، مرجع سابق، ص189.

[12] رحاب فايز أحمد سيد، " التنقيب عن بيانات مؤسسات العمل التطوعي على الويب "، مجلة كلية الآداب، المجلد الأول، العدد27، أفريل2013، ص393.

المنارة للاستشارات

[13] المرجع السابق، ص394.

[14] الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية،" الدليل الاسترشادي للتطوع في بيئة العمل للجهات الحكومية "، الامارات العربية المتحدة، 2017، ص43.

[15] ناجي عبد النور، ناجي عمارة، مرجع سابق، ص108.

[16] ضيافي نوال، مرجع سابق، ص136.

[17] ناجي عبد النور، ناجي عمارة، مرجع سابق، ص109–110.

[18] مقدم وهيبة، مرجع سابق، ص258.

[19] ناجي عبد النور، ناجي عمارة، مرجع سابق، ص111.

[20] ناجي عبد النور، ناجي عمارة، مرجع سابق، ص112–113.

[21] مقدم وهيبة، بكار بشير، مرجع سابق، ص20.

[22] مقدم وهيبة، مرجع سابق، ص262.

[23] الكتاب العربي في المسؤولية الاجتماعية، مرجع سابق، ص88.

[24] https://www.elhiwardz.com

[25] فريدة خروبي، مرجع سابق، ص193.

[26] مقدم وهيبة، مرجع سابق، 260–261.

[27] عبد القادر بريش، زهير غراية، مرجع سابق، ص6.

[28] ناجي عبد النور، ناجي عمارة، مرجع سابق، ص109–110.

[29] مقدم وهيبة، مرجع سابق، ص222.

[30] الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، " الدليل الاسترشادي للتطوع في بيئة العمل للجهات الحكومية "، الامارات العربية المتحدة، 2017، ص43.

[31] الكتاب العربي في المسؤولية الاجتماعية، مرجع سابق، ص47.

[32] مقدم وهيبة، بكار بشير، مرجع سابق، ص21–22.

المنارة للاستشارات